السياسة السعرية الزراعية
- حالة البطاطس في الجزائر الفترة (2000-2015)

أ. زريق عمر أ.د. برحومة عبد الحميد
جامعة المسيلة

الملخص:
يهدف هذا البحث إلى معرفة أنواع التقلبات السعرية التي تطرأ على المنتوج الزراعي، من خلال تطبيق نموذج الظواهر العنكبوتية، ودور سياسة الدعم الحكومي في تحقيق استقرار أسعار المنتجات الزراعية في أسواق التجزئة والجملة، مع دراسة حالة البطاطس، باعتبارها منتوجا أساسيا بالنسبة للمزارع والمستهلك الجزائري.
الكلمات المفتاحية: التقلبات السعرية النموذج العنكبوتي، أسعار المنتجات الزراعية، منتوج البطاطس.

Abstract:
This research aims to find out the types of price fluctuations on the agricultural products, by applying cobweb phenomena model, and the role of government support policy to stabilize the prices of agricultural products in the retail and wholesale markets, with a case study of potatoes, as a product for which essential for the farmer and the Algerian consumer.
key words: Price fluctuations, cobweb phenomena model, Prices of agricultural products, Potato products.

تمهيد:
تلعب الأسعار بشكل عام دوراً مركزياً في النظرية الاقتصادية من خلال توجيه القرارات الإنتاجية والاستهلاكية، وتعتبر الأسعار المحرك الأساسي لكافة الأنشطة الاقتصادية، خاصة إذا لم توضع أي قيود كمية من قبل السلطة المركزية للدولة،والتغيرات السعرية هي أكثر العوامل التي يستجيب لها المنتجون والمستهلكون في قراراتهم الإنتاجية والاستهلاكية، فهي بمثابة إشارات تحكم حركة واتجاه هذه القرارات، فالمزارعون يزيدون من زراعة محصول على حساب آخر إذا أفادت هذه الإشارات السعرية إلى زيادة الأسعار ومن ثم الأرباح المتوقعة من زراعة هذا المحصول مقارنة بالآخر، كما أن المستهلكين يقبلون على شراء سلعة على حساب أخرى، استجابة لانخفاض سعر تلك السلعة مقارنة بالسلعة الأخرى.
يتأثر القطاع الزراعي كباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى إيجابيا وسلبيا بمجموعة من السياسات الاقتصادية المتعلقة بالإنتاج والتسويق والتجارة الداخلية والخارجية، ولعل من أبرز السياسات الاقتصادية التي تساعد على تطوير القطاع الزراعي، السياسات السعرية الزراعية والتي تؤدي دورا فعالا في تحريك قوى الإنتاج الزراعي من ناحية، وتحريك القوى المؤثرة على الاستهلاك الغذائي وترشيد الطلب عليه من ناحية أخرى.

1. مشكلة الدراسة:
تعتبر البطاطس أحد المحاصيل الغذائية الرئيسية بالعالم حيث تحتل المركز الرابع بعد القمح الذرة والأرز، و كذا تصنف كغذاء رئيسي في كثير من المناطق وقد يرجع ذلك إلى وفرة غلتها ولرخص إنتاجها ولتعدد الظروف المناخية والأراضي التي تنمو فيها.
يحتل محصول البطاطس مكانة هامة في الإنتاج الزراعي للجزائر، باعتباره من المحاصيل الهامة التي يتم زراعتها على مدار السنة، وكذا أهميتها بالنسبة للمستهلك فهي تحتل المرتبة الأولى في قائمة الخضروات الأكثر استهلاكا من قبل جميع شرائح

المجتمع، لذلك تنحصر مشكلة هذا البحث في معرفة التقلبات السعرية التي يعرفها هذا المنتوج، وأثر التدخل الحكومي من خلال سياسة الدعم التي تقدم سواء في مجال الإنتاج أو التخزين،وعليه يمكن طرح السؤال التالي:

- ما هي أهم التقلبات السعرية التي عرفها منتوج البطاطا في الجزائر؟ وهل لسياسة الدعم دور في تحقيق استقرار أسعار البطاطا؟

2.هدف البحث:

يهدف البحث إلى معرفة السياسة السعرية الزراعية والتقلبات السعرية التي يعرفها منتوج البطاطس في أسواق التجزئة والجملة، ومدى انحرافها على متوسط السعر السنوي .

3.خطة البحث:

للإجابة على إشكالية الدراسة سيتم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

- السياسة السعرية الزراعية.
- النموذج العنكبوتي.
- التغيرات السعرية لمنتوج البطاطس في الجزائر.

المحور الأول : السياسة السعرية الزراعية

تحتل السياسة السعرية الزراعية مكانة هامة في السياسات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية على السواء، وذلك لارتباطها مع المتغيرات الاقتصادية المتعددة والفعالة في الاقتصاد الكلي، فهي تؤثر على برامج التنمية الاقتصادية.

1 - مفهوم السياسة السعرية الزراعية

تعبر السياسة السعرية الزراعية عن كافة الإجراءات التي بموجبها يتم تحديد الأسعار لكافة السلع والحاصلات الزراعية المختلفة ، وتتباين هذه الإجراءات باختلاف النظم الاقتصادية ، ففي ظل النظام الرأسمالي تتحدد الأسعار وفقا لآلية السوق للحصول على أقصى الأرباح،أما في ظل النظام الاشتراكي فان الأسعار تتحدد من خلال التخطيط المركزي وفقا جملة من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية[1].

تعتبر السياسة السعرية الزراعية أهم الأجزاء الرئيسية في السياسة الاقتصادية الزراعية ،فهي تؤدي دورا كبيرا في مستوى أداء القطاع الزراعي، ويقصد بها مجموعة الإجراءات والقرارات والقوانين التي تؤدي إلى هيكل الأسعار في شتى المجالات الإنتاجية والاستهلاكية، وهي بذلك تؤثر في كل من الإنتاج والاستهلاك والتوزيع، حيث من خلالها يمكن التعرف على متوسط نصيب الفرد من السلع، ومستوى الاكتفاء الذاتي، والمستوى الغذائي للفرد، فهي تستخدم ضمن مجموعة من الإجراءات اللازمة للإصلاح الاقتصادي وتصحيح الاختلالات الهيكلية في قطاع الزراعة،وتستخدم السياسة السعرية الزراعية من طرف الحكومات من أجل توفير درجة معينة من الأمان للمنتجين الزراعيين، وتحقيق دخول مجزية لهم، وكذلك تأمين مجموعة المستهلكين من الارتفاع الشديد في أسعار السلع الزراعية [2].

2- أهداف ومبررات التدخل الحكومي في الأسعار الزراعية

لا شك أن هناك مبررات تجعل الدولة تتدخل في ضبط الأسعار الزراعية مهما كان نوع النظام الاقتصادي المتبع ويرجع ذلك إلى[3]:

- العمل على استقرار الأسعار والدخول الزراعية وحماية المزارع من الاستغلال أو الاحتكار.
- رغبة الحكومة في أن تصل سلعة معينة أو مجموعة من السلع إلى المستهلكين بأسعار مناسبة.

- تحسين الدخول الزراعية، وخفض تكاليف المعيشة ورفع المستوى الغذائي للفئات محدودة الدخل.

- حماية المزارعين من آثار حدوث تقلبات غير متوقعة في الأسعار، والعمل على تقليل أضرارها، والتي تنتج عن حدوث تغيرات سعرية غير متوقعة أو غير مخططة في حجم الإنتاج ، بسبب خصائص الإنتاج الزراعي الذي يخضع إلى الظروف الطبيعية.

- تحقيق أفضل وضع لتوزيع وتخصيص الموارد الإنتاجية داخل وخارج القطاع الزراعي.

- العمل على زيادة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية، وضمان توفيرها وتنظيم حركة التجارة الداخلية والخارجية للمنتجات الزراعية.

- العمل على رفع كفاءة الجهاز التسويقي للسلع الزراعية والعمل على تنمية الصادرات.

3- مفهوم الأسعار الزراعية:

يمكن التعبير عن الأسعار الزراعية بأنها القيمة التبادلية التي تتم بين المنتج الزراعي ومن يطلب السلع الزراعية، إذن هي علاقة تبادلية بين المنتجين والمستهلكين تنطوي على جملة من المتغيرات الاقتصادية التي يكون لها الأثر الرئيسي في عملية تحديد تلك الأسعار[4].

الأسعار الزراعية هي القيمة التبادلية للمحاصيل الزراعية معبرا عنها بالنقود إن معرفة الأسعار الزراعية مهمة للمنتجين والمستهلكين، فالمنتجون يستفيدون من الأسعار في كيفية اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج الزراعي، وتساعدهم كذلك على السيطرة في تدفق المحاصيل الزراعية إلى الأسواق، وأهم ما يحتاجه المزارع هو معرفة أوقات ارتفاع وانخفاض الأسعار والأسباب التي تؤثر على ذلك لكي يستطيع اتخاذ القرارات المناسبة لإعداد منتجاته للأسواق وتصريف أكبر كمية ممكنة وتحقيق أفضل ربح، حيث إن القرارات التي يتخذها المزارع في استثمار عوامل إنتاجية لا تعتمد على الأسعار الحالية بل على الأسعار المتوقعة في المستقبل.

4- التقلبات السعرية الزراعية

تتعرض السلع الزراعية عادة لتقلبات سعرية سوقية كبيرة المدى نسبياً بالمقارنة بالسلع الصناعية، ويعزى ذلك إلى ضعف المرونة السعرية لعرض وطلب هذه السلع،وهي الخصائص الاقتصادية التي تتسم بها الزراعة دون غيرها من القطاعات الأخرى، وتتقلب أسعار السلع الزراعية بدرجة كبيرة وخاصة في المدى القصير تكون واضحة أكثر مما عليه في الأمد الطويل، ويتم التمييز بين نوعين من التغيرات السعرية الزراعية عبر الزمن كالتالي [5] :

4-1- تغير الأسعار الزراعية في المدى القصير

تختلف أسعار بعض المنتجات الزراعية من أسبوع إلى أسبوع أو من يوم إلى يوم وحتى خلال اليوم الواحد، فالبائعون يتمسكون بأسعار مرتفعة في الصباح ولا يتنازلون عنها في معظم الحالات، أما في نهاية اليوم (وخاصة في أوقات الصيف وفي حالة المنتجات التي لا يمكن تخزينها للغد، أو التي تقل جودتها بعد اليوم الأول مثل الفراولة) يحاول التجار تخفيض السعر لجذب المشترين لشراء ما تبقى لديهم من سلعة سريعة التلف، فهم يقبلون سعراً منخفضاً عن السعر الذي كانوا يبيعون به في الصباح لأنهم يعلمون أنه إذا لم يتم تصريف ما تبقى لديهم من هذه المنتجات فإنّ البديل الآخر هو إعدامها، ومن الناحية الأخرى فإنّ المشتري الذي يقبل على شراء سلعة سريعة التلف والفساد في نهاية اليوم يعلم أن الموقف التساومي للبائع ضعيف، فيتحدد السعر باختلاف ظروف المساومة سواء كان ذلك في صالح البائع أو المشتري، ونجد أن أسعار المنتجات الزراعية تتغير باستمرار وهذه تسمى بالتغيرات السعرية قصيرة المدى.

4-2- التغيرات السعرية السنوية

وهي تغيرات الأسعار الزراعية من سنة إلى أخرى، وتعتبر تغيرات العرض بالنسبة للمنتجات الزراعية هي العامل الرئيسي للتغيرات السعرية السنوية، فالكميات المعروضة من منتج زراعي معين في سنة من السنوات هي محصلة الكمية المنتجة في تلك السنة والمخزون من السنوات السابقة والواردات أن وجدت، وتقلبات الإنتاج من سنة لأخرى هي محصلة لتأثير الكثير من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية، ومن ناحية أخرى فإنّ الطلب أيضاً قد يتغير من سنة لأخرى نتيجة للتغيرات في أسعار البدائل والتغيرات المنتظمة في الدخل وعدد السكان والذوق، كما أن كمية المنتج من أي محصول زراعي عرضة للتغيرات من سنة إلى أخرى نتيجة لحساسية الإنتاجية للظروف الجوية والإصابات الحشرية (الخارجة عن إرادة المزارعين)، إضافة إلى التغيرات السنوية في المساحة المزروعة في ضوء قرارات المنتجين في توزيع مواردهم بين مختلف البدائل الإنتاجية، وعليه تتغير أسعار المنتجات الزراعية من سنة إلى أخرى كنتيجة لتلك التغيرات السنوية في كل من عرضها والطلب عليها.

المحور الثاني: الظواهر العنكبوتية

1-التعريف بالنموذج العنكبوتي

في الكثير من العلاقات الاقتصادية هناك فترة زمنية كبيرة تفصل بين التخطيط للإنتاج وبيعه،ونجد هذا في المنتجات الزراعية، فالأسعار الحالية للمنتجات الزراعية تؤثر في تحديد المساحات المزروعة في السنة التالية .

إن ظاهرة النموذج العنكبوتي تنص على أن كميات السلعة المنتجة في الفترة الزمنية (Qt+1) هي دالة في الأسعار للفترة السابقة (Pt)، فكل مؤسسة تتصرف وكأن السعر الحالي (Pt) سيبقى ثابتا، وهذا السلوك سوف يسبب تقلبات دورية للأسعار والإنتاج لعدد كبير من المؤسسات، والتقلبات السعرية يمكن أن تكون مستقرة أو متقاربة أو متباعدة، ويعتمد ذلك على العلاقة بين ميلي منحنى العرض والطلب[6].

وتختص هذه النظرية بدراسة طبيعة التغيرات الدورية التي تحدث لكل من الكميات المنتجة من مختلف السلع الزراعية وأسعارها والناجمة عن خصائص العرض الزراعي، ونجد أن النموذج العنكبوتي يتضمن علاقتي عرض، الأولى هي الدالة المعتادة في المدى القصير، حيث أنه بسبب التأخير الزمني في العملية الإنتاجية، فإنّ العرض الحالي هو دالة للأسعار بفترة تأخير، وبصورة أكثر دقة فإنّ الإنتاج المخطط هو دالة للأسعار الحالية، وبفرض تحقق الخطط يكون الإنتاج الحالي هو دالة للأسعار السابقة،وبعبارة أخرى فإن الخطط الإنتاجية تعتمد على الأسعار المتوقعة، والأسعار المتوقعة هي دالة للأسعار الحالية والسابقة، أما علاقة العرض الثانية يعبر عنها بمنحنى قصير المدى جداً، فحينما يتحقق الإنتاج فإنّ النموذج يفترض أن هذه الكمية تباع،ويتحدد السعر الحالي بالعرض الحالي، وهذا الفرض يقرر أن النموذج أكثر انطباقا على المنتجات الزراعية سريعة التلف.

ويمكن تلخيص فروض النموذج العنكبوتي فيما يلي[7]:

- تتحدد الأسعار في سوق تنافسي ويأخذ المنتجون بأسعار السوق.
- تتحدد الأسعار بصفة أساسية بمستويات تغير العرض في المدى القصير جداً (أي أن منحنى العرض عديم المرونة السعرية في كل فترة).
- تبنى الخطط الإنتاجية بصفة رئيسية معتمدة على الأسعار الحالية.
- لابد من تأخير زمني قدره فترة زمنية واحدة على الأقل حتى يستجيب الإنتاج، بذلك يوجد تأخير واضح بين التغير السعري وتغير الإنتاج.
- تعتمد الدورة على تساوي الإنتاج المحقق مع الإنتاج المخطط.

- لكي يكون النموذج العنكبوتي واضحاً يجب أن تكون علاقات الطلب والعرض ساكنة.

وتستخدم نظرية خيوط العنكبوت تطبيقها على أسعار وكميات السلع التي تتميز بعدم استمرار إنتاجها، كالمحاصيل الزراعية السنوية والسلع التي يستغرق إنتاجها سنتين أو أكثر، كتربية الحيوانات أو أشجار الفاكهة ، وكذلك هناك استخدام آخر لنظرية العنكبوت، إذ أنها تعتبر نموذج حركي مبسط للطلب والعرض والسعر، وفي الغالب يؤخذ بالتعريف الذي قدمه النرويجي (راقنار فريش Ragnar Frisch) للنظرية الحركية، حيث يعرفها بأنها تلك النظرية التي تربط بين المتغيرات عند فترات زمنية مختلفة[8].

2- حالات النظرية العنكبوتية

استنادا إلى العلاقة بين المرونة العرضية- السعرية، للسلع الزراعية و المرونة الطلبية- السعرية لها، يمكن تقسيم التقلبات العنكبوتية لكل من الأسعار و الكميات إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي[9] :

أ_ التقلبات السعرية المتقاربة

تعتبر التقلبات العنكبوتية لسلعة زراعية ما متقاربة عندما يكون منحنى العرض للسلعة (S) أكثر انحدارا من منحنى الطلب عليها (D)، أي عندما تكون مرونة العرض أقل من مرونة الطلب كما هو موضح بالشكل رقم (01).

الشكل(01):التقلبات السعرية المتقاربة

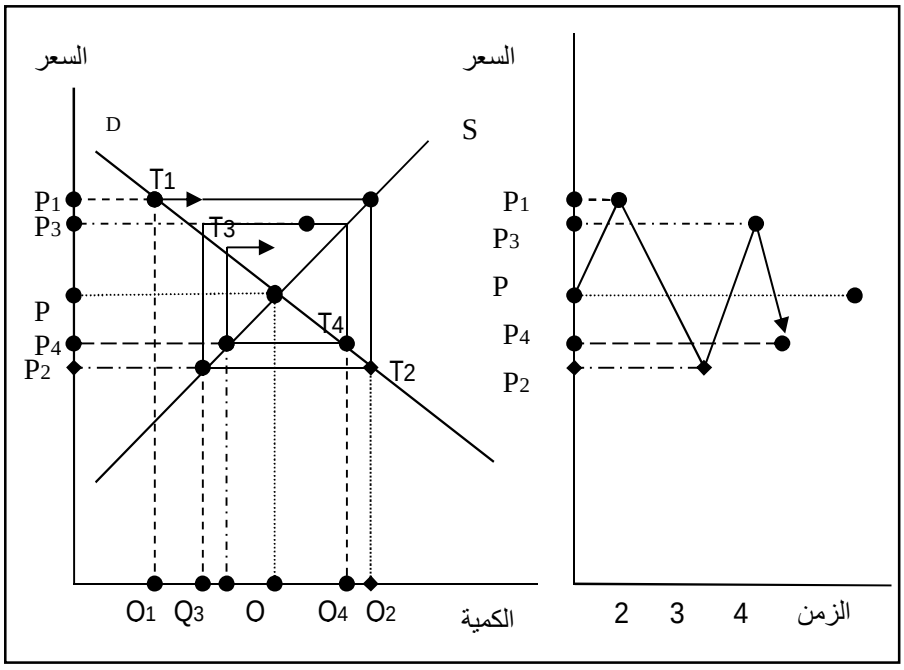

المصدر: جي هولتن ولسون، الاقتصاد الجزئي، ترجمة كامل سليمان العاني، دار المريخ، 2006، الرياض، ص، 300.

وتعني هذه التقلبات أن الفروق السعرية و الكمية للسلعة تأخذ اتجاها متناقصاً بمرور الزمن وتقترب تدريجياً من وضع التوازن.

فبفرض أن بعض معوقات الإنتاج الزراعي تسببت في أن الكميات المعروضة من السلعة في الفترة الزمنية (T1) كانت أقل من الكميات المطلوبة (Q) اللازمة لإحداث التوازن في السوق، أي أن الكميات المعروضة ستنخفض من (Q) إلى (Q1)، فيترتب على ذلك ارتفاع سعر السوق للسلعة إلى (P1)، ويؤدي هذا السعر المرتفع إلى زيادة استجابة منتجي السلعة في الفترة التالية (T2) لعرض كمية أكبر (Q2)، فلو تحققت خططهم الإنتاجية الموضوعة لعرض هذه الكمية أي (Q2)، فإنها ستفوق بالتالي الكمية المطلوبة من السلعة، ويترتب على ذلك انخفاض السعر إلى (P2)، ويؤدي هذا السعر المنخفض الجديد إلى تقليص الكمية المخطط لإنتاجها من السلعة في الفترة الزمنية التالية (T3) إلى (Q3) التي تكون أقل من الكمية المطلوبة فيرتفع السعر

إلى (P3). وهذا السعر المرتفع نسبياً يؤدي بدوره إلى استجابة المنتجين في الفترة الزمنية التالية (T4) لعرض كميات أكبر (Q4). وهكذا تستمر الكميات المنتجة (المعروضة) وكذلك السعر في التقلب أو التأرجح نحو الاقتراب من وضع التوازن.

ب_التقلبات السعرية المتباعدة

وهي عكس التقلبات المتقاربة، أي تتحقق عندما يكون منحنى العرض للسلعة أقل انحدارا من منحنى الطلب عليها،أي عندما تكون مرونة العرض أكبر من مرونة الطلب، كما هو مبين في الشكل رقم (02).

الشكل رقم (02): التقلبات السعرية المتباعدة

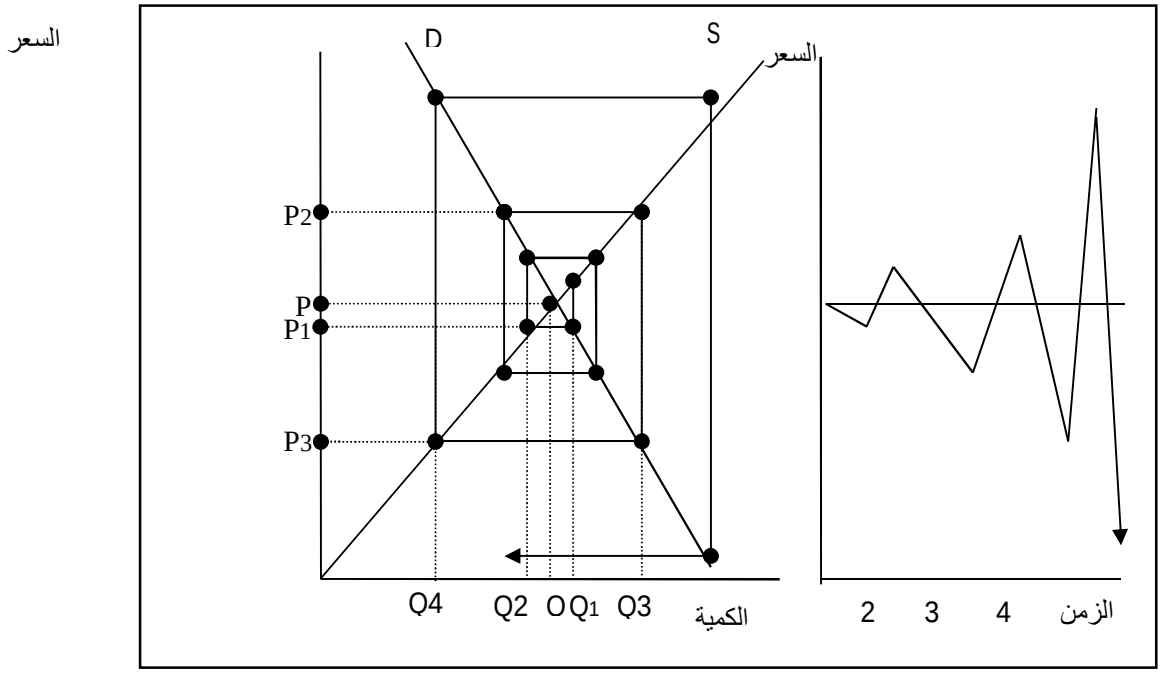

المصدر: جي هولتن ولسون، الاقتصاد الجزئي، ترجمة كامل سليمان العاني، دار المريخ، 2006، الرياض، ص، 300.

وتعني هذه التقلبات أن الفروق السعرية والكمية للسلعة تأخذ اتجاها متزايداً بمرور الزمن،وتبتعد تدريجياً عن وضع التوازن،وهذا يعني أن استجابة التغير في الكمية المطلوبة نتيجة لتغير في سعرها تكون اكبر من استجابة التغير في الكمية المعروضة نتيجة لتغير في سعرها، وعليه فانه إذا تغير السعر بنسبة معينة فان التغير في الكمية المطلوبة يكون اكبر في السعر واكبر من التغير في الكمية المعروضة .

ففي الفترة الأولى يعرض المزارعون كمية Q1 وهذه الكمية يقابلها على منحنى الطلب السعرP1، وهذا السعر المنخفض يؤدي إلى تقليل الإنتاج في الفترة التالية إلى Q2 وبالتالي تحديد سعر مرتفع نسبيا هو P2 وهذا السعر المرتفع بدوره يؤدي إلى استجابة المزارعين فتزداد الكميات المعروضة من Q2 إلى Q3 في الفترة الثالثة والتي بدورها تحدد السعرP3 وهذا السعر المنخفض في الفترة الثالثة أدى إلى نقص الكمية المعروضة بدرجة كبيرة إلى Q4، وهذه الكمية الصغيرة نسبيا في الفترة الرابعة ....الخ يلاحظ عليها تذبذبا كبيرا في الأسعار والكميات .

ج_ التقلبات السعرية المستمرة

وهي حالة خاصة من التقلبات العنكبوتية، وتتحقق عندما يتساوى انحدار كلا من منحنى العرض للسلعة و منحنى الطلب عليها، أي عندما تتساوى مرونة العرض مع مرونة الطلب كما هو مبين بالشكل رقم (03).

السياسة السعرية الزراعية

الشكل رقم (03):التقلبات السعرية المستمرة

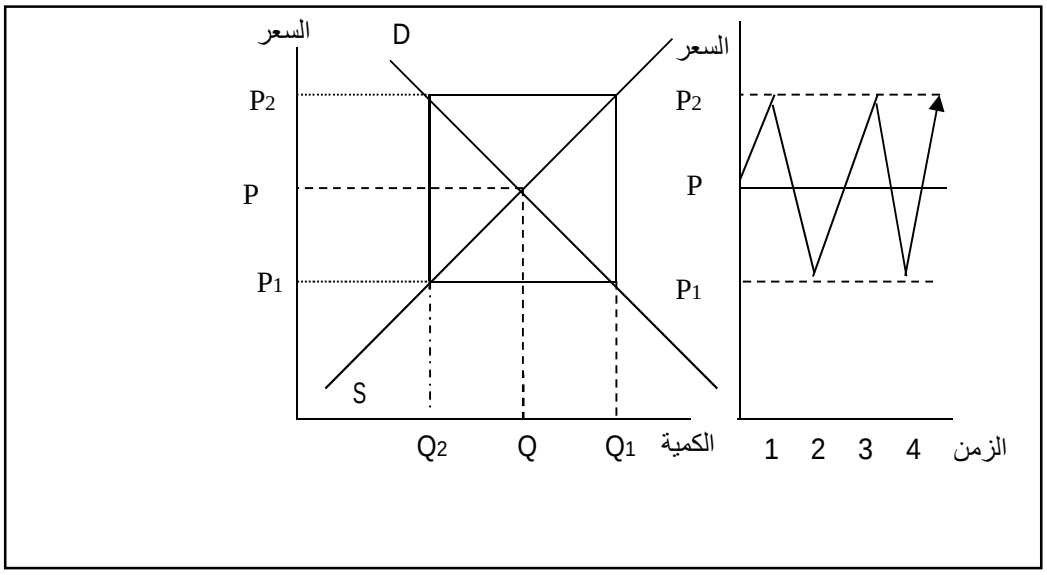

المصدر: جي هولتن ولسون، الاقتصاد الجزئي، ترجمة كامل سليمان العاني، دار المريخ، 2006، الرياض، ص، 300.

والتغيرات المستمرة أو الثابتة تعني أن التغير في العرض والطلب ثابت لسلعة ما باستمرار وبمقادير ثابتة ، مما يؤدي إلى عدم الوصول إلى نقطة التوازن الأصلي،ويرجع سبب ذلك إلى تساوي ميل منحنى العرض والطلب كما في الشكل رقم 03، يتضح منه أن الكمية المعروضة في الفترة الإنتاجية الأولى هي Q1 وهذه الكمية المعروضة أعلى من الكمية المطلوبة،وعلى ذلك يتجه السعر إلى الانخفاض نسبيا عند السعر P1 على منحنى الطلب السائد في الفترة الإنتاجية الأولى، مما يؤدي إلى أن يتجه المنتجون إلى تقليل إنتاجهم من Q1 إلى Q2 في الفترة الثانية والكمية المعروضة Q2 اقل بكثير من الكمية المطلوبة ، وعلى ذلك ففي السنة الثانية أو في الموسم التالي يرتفع السعر إلى P2، ولكن هذا السعر يكون مرتفعا في الفترة الثانية، مما يؤدي إلى زيادة استجابة المزارعين فتزداد الكمية المعروضة في الموسم الثالث إلى Q1 مرة أخرى،وهذه الكمية ينتج عنها سعر منخفض عند P1 وهكذا.

المحور الثالث : دراسة تغيرات أسعار البطاطس

1- دعم الأسعار لمنتوج البطاطا في الجزائر:

تعتبر البطاطا منتوجا غذائيا أساسيا و ذو استهلاك واسع من قبل المجتمع الجزائري، وبهدف تشجيع توسيع زراعتها على مستوى المناطق الملائمة لها، قامت الدولة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بدعم المنتجين من خلال الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية كما هو موضح في الجدول رقم (01).

وكذلك يتمثل دعم البطاطا في:

- منحة التخزين في التبريد ب 0.75دج/ كغ لمدة أقصاها ستة أشهر ،وذلك بعد الحصول على شهادة ضمان نهائية (CAD) من طرف المركز الوطني للمراقبة والتصديق على البذور والشتلات (CNCC)على أن تكون الشتلات المتحصل عليه من الرتبة A ممتازة موجهة إلى إنتاج بذور البطاطا أو للاستهلاك، والشتلات رتبة B موجهة للاستهلاك .

- منحة ضبط التخزين في التبريد للبطاطا الموجهة للاستهلاك 1.80دج/كغ للبطاطا الموضبة في أكياس شباكية و 1.50 دج/كغ للبطاطا غير موضبة (en vrac).

والجدول رقم (01) يبين دعم البطاطس.

السياسة السعرية الزراعية

البيان	مدونة الأعمال المدعمة	مستوى الدعم	تعاريف	شروط التأهيل
انتاج بذور البطاطس	بناء بيت بلاستيكي بنفق بغطاء مضاد للحشرات	بيت بلاستيكي 400م^2 500دج/م^2 30 % بسقف200.000 دج		مؤسسة منتجة تمتلك: -اعتماد تتعهد المؤسسة مع المصالح الفلاحية على: -احترام التظيمات التقنية لانتاج وتسويق البطاطس -ضمان الشروط المثلى لإنتاج وتخزين وحفظ الشتاتل
	تجهيز مخبرللمراقبة الذاتية للصحةالنباتية لشتاتل البطاطس	30 % بسقف3.500.000 دج	اقتناءالمنشآت والتجهيزات الضرورية	
	عتاد التوضيب	30 % بسقف1.500.000 دج	اقتناء اجهزة الفرز، المعايرة ،الوزن ، التعبئة	
تثمين المنتجات الفلاحية	تطوير قدرات التخزين تحت التبريد ≤2000م^3 ≤10000م^3	50 % بسقف6.000 دج/م^3	عزل وتجهيز منشأت متخصصة تسمح بحفظ المنتجات تحت التبريد	المستثمرون الفلاحون، تعاونيات ، تجمعات لمنتجين الذين يثبتون علاقات تعاقدية متعددة السنوات مع فلاحين
	وحدة توضيب الخضر والفواكه الموجهة للتصدير	30 % بسقف4.000.000 دج	تجهيزات المعايرة و التوضيب	مصدر يتوفرعلى محل مناسب يتعهد بتحقيق رقم اعمال عند التصدير يفوق 30 %
	وحدة تحويل البطاطس والحمص	30 % بسقف4000.000 دج	تجهيزات التحويل	مصدر يتوفرعلى محل مناسب
الأسمدة	اقتناء الاسمدة واستعمالها لتطوير الانتاجية	20 % من السعر	استعمال الاسمدة لزيادة انتاجية الزراعات	اتفاقية مصالح الفلاحة مع الجمعيات والتعاونيات وبحوزتها اعتماد وزارة الطاقة والمناجم يتم الدفع حسب اجراء خاص

جدول رقم (01) دعم البطاطا في الجزائر

المصدر :قائمة دعم الاستثمار من الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية – ماي 2014-وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

2- تطور مردودية الإنتاج الكلي والمساحة المزروعة لمنتوج البطاطا

عرفت زراعة منتوج البطاطا في الجزائر تطور كبير جدا في المساحات المزروعة وزيادة الكمية المنتجة وارتفاع في مردودية الإنتاج ، ويرجع ذلك إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي أقرته الدولة عام 2000 للنهوض بقطاع الفلاحة ، حيث تضمن 9 برامج فلاحية تنموية من أهمها برامج تكثيف أنظمة الإنتاج، تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية، تثمين الإنتاج الفلاحي ودعم الاستثمار على مستوى المستثمرات الفلاحية وعرف هذا المخطط بالدعم المالي الكبير للفلاحين من طرف الدولة،ومن أجل تنظيم فروع النشاط ومراعاة الخصائص الزراعية عمدت السلطات العمومية إلى إنشاء مؤسسات تسيير نشاطات زراعة البطاطا، كشركات التبريد ووضع مجمعات مكلفة بإنتاج البذور والشتلات .

و الجدول رقم (02) يبين تطور كل من مردودية الإنتاج والمساحات المزروعة للبطاطا

جدول رقم (02): تطور المساحة المزروعة لمنتوج البطاطس بالهكتار وكمية الإنتاج و المردودية

السنوات	المساحة المزروعة بالهكتار	الإنتاج /القنطار	مردودية إنتاج البطاطا قنطار /هكتار
2000	72690	12 076 900	166
2001	65790	9 672 320	147
2002	72560	13 334 650	184
2003	88660	18 799 180	212

2004	93144	18 962 700	204
2005	99717	21 565 499	216
2006	98825	21 809 610	221
2007	79339	15 068 590	190
2008	91841	21 710 580	236
2009	105121	26 360 570	251
2010	121996	33 003 115	271
2011	131903	38 621 936	293
2012	138666	42 194 758	304
2013	161156	48 865 380	303
2014	156176	46 735 155	299

المصدر: وزارة الفلاحة ،مصلحة الإنتاج والأسعار،2015

من خلال الجدول أعلاه يظهر أن إجمالي الإنتاج الكلي للبطاطا بلغ أدنى حد له سنة 2001 والمقدر 96 ألف طن ، كما بلغ أقصى حد 488 ألف طن سنة 2013.

كما يلاحظ أن إجمالي إنتاج البطاطا قد اخذ اتجاه عاما متزايد وهذا راجع للبرنامج الذي وضعته وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، رفقة المجلس الوطني لمهنيي شعبة البطاطا، من خلال المخطط الاستعجالي للتصدي للانخفاض المحسوس لهذا المنتوج، والذي ينتهي بتلف عشرات الأطنان منها، لذا فقد تقرر تصدير الفائض منها وضمان تخزين أكثر من 40 ألف طن. وهذا بعد الوصول إلى حجم إنتاج مادة البطاطا ،وارتفاعه ليصل إلى 467 ألف طن سنة 2014.

كما اتخذت الدولة عدة قرارات للمحافظة على المستوى الإنتاجي للبطاطس خاصة وأنها سلعة أساسية بالنسبة للمجتمع الجزائري، وكذا ضمان سعر عادل لكل من المنتج والمستهلك .

وانعكست هذه الإجراءات والتدابير ايجابيا على سياسة المتبعة لزراعة البطاطا، حيث صارت الجزائر تمتلك فائض من هذا المنتوج، ووجدت صعوبة في تخزينه ،لذا عمدت إلى فتح السبل لتصدير هذا الفائض وهو ما تحقق فعلا .

وفي هذا الإطار عمدت الحكومة إلي :

- دفع الأموال المترتبة على منتجي البطاطا الذين باعوا منتجاتهم للمتعامل العمومي "فريجوميديت"، بدعم من بنك الفلاحة والتنمية الريفية "بدر".

- إطلاق عملية تخزين لأكثر من 40 ألف طن من البطاطا في إطار التنظيم الاقتصادي، عبر متعاملي التخزين الخواص المؤطرين من طرف الديوان الوطني لمهنيي الخضر واللحوم خصوصا في الجانب المتعلق بتوفير البذور وكذا التخزين".

وبهدف الحفاظ على المنتوج ومستوى الإنتاج الذي تم تحقيقه، وضعت الحكومة خطة مستعجلة من أجل تخزين أزيد من 400 ألف طن من البطاطا خلال موسم 2015- 2016 وذلك من خلال "التزام مستعجل في إطار الإجراءات المتعلقة بالضبط الاقتصادي الذي يشرك فيه الخواص أصحاب المخازن".

كل هذا جعل مردودية إنتاج البطاطا تتحسن وتأخذ اتجاه عام متزايد من سنة إلى أخرى، فبعدما كانت المردودية تقدر بمتوسط 200 قنطار في الهكتار ارتفعت إلى 300 قنطار في الهكتار وهذا راجع إلى تحسين العملية الإنتاجية والعمل على توفير البذور بنوعية جيدة ومكننة العملية الإنتاجية من خلال سياسة الدعم المطبقة من طرف الدولة والمتعلقة بالأسمدة والتخزين والتوضيب .

كما يوضح الجدول رقم 02 أن المساحة المخصصة لزراعة منتوج البطاطا قد أخذت اتجاه عام ومتزايد وهذا من خلال توسيع المساحات المستغلة لزراعة البطاطا من 105 ألف هكتار سنة 2009، إلى 156 ألف هكتار سنة 2014.

السياسة السعرية الزراعية

والغرض من توسيع المساحة المزروعة هو تحقيق إنتاج 600 ألف طن مطلع 2019، وبالتالي التقليص من حجم استيراد البذور والتوجه نحو تصدير المادة الطازجة والمحولة من البطاطا".

3- تطور أسعار البطاطا :

جدول رقم (03): متوسط أسعار البطاطس بالجملة والتجزئة

السنوات	متوسط أسعار الجملة دج	متوسط أسعار التجزئة دج
2002	26	32
2003	19	24
2004	19	28
2005	17	24
2006	28	36
2007	41	51
2008	28	36
2009	34	44
2010	28	37
2011	31	40
2012	43	55
2013	29	39
2014	39	51
2015	43	56

المصدر: وزارة الفلاحة ،مصلحة الإنتاج والأسعار،2015

يوضح الجدول رقم 03 سيادة مستويات مختلفة من الأسعار في سوق البطاطا كما أن أسعار التجزئة بدورها تختلف عن سعر الجملة. ومن ناحية أخرى يلاحظ اختلاف في أسعار الجملة للبطاطا وقد عرفت اتجاه عام متزايد فبعدما كان متوسط الأسعار الجملة 26 دج /كغ ارتفع الى 43 دج /كغ سنة 2015، وكان اقل سعر للبطاطا هو 17دج /كغ سنة 2005 وهذا راجع إلى زيادة حجم الإنتاج وارتفاع المردودية بنسب عالية وكذا زيادة المساحة المزروعة .

من جهة أخرى تتفاوت أسعار التجزئة مع أسعار الجملة من سنة إلى أخرى والملاحظ هنا انه بعدما كان الفرق بين أسعار الجملة والتجزئة يتراوح بين 6دج و7دج بين سنة 2005/2000 ارتفع هذا الهامش ليصبح يتراوح بين 10و12 دج للسنوات الأخيرة .

تذبذب أسعار البطاطا ناتج عن التسويق،و ضعف غرف التبريد في استيعاب الإنتاج الوفير لمادة البطاطا خاصة في بعض الولايات مثل عين الدفلى ووادي سوف،جعل شبكة التخزين عاجزة عن المساهمة في استقرار التموين، وكذلك نقص عدد الأسواق الجوارية الذي ساهم بشكل كبير في تضخيم الفارق بين سعري الجملة والتجزئة من طرف الوسطاء الذين يعمدون إلى رفع الأسعار، ومن ثمة المضاربة، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها بين الحين والآخر .

والجدول رقم (04) يبين تغيرات سعرية متقاربة ومتباعدة وثابتة عرفها منتوج البطاطا خلال سنوات 2005- 2012-2013

جدول رقم (04): التغيرات السعرية لمنتوج البطاطس

الاشهر	تغيرات مستقرة سنة 2005	تغيرات سعرية متباعدة سنة 2012	تغيرات سعرية متقاربة سنة 2013
جانفي	17	47	50
فيفري	18	57	56
مارس	24	72	51
افريل	23	85	45

ماي	19	47	31
جوان	16	38	27
جويلية	15	39	31
اوت	13	54	34
سبتمبر	15	56	32
اكتوبر	15	60	34
نوفمبر	16	60	36
ديسمبر	18	50	40
متوسط السعر	17	55	39

المصدر: وزارة الفلاحة ،مصلحة الإنتاج والأسعار،2015

نتائج وتوصيات :

-غياب الآليات المعتمدة لضبط الأسعار ومراقبة سوق البطاطس، خاصة فيما يتعلق بقنوات وشبكات التوزيع وتبسيطها من المنتج إلى المستهلك مرورا ببائعي الجملة والتجزئة. و غياب شبكة أسعار معلومة، على غرار ما هو متداول في معظم بلدان العالم ، أدى إلى تغيرات في أسعار البطاطا في مختلف الأسواق وتفاوت كبير بين أسعار الجملة والتجزئة.

- دعم إنتاج بذور البطاطا ساعد و بشكل كبير في زيادة محصول مادة البطاطا والتحكم في أسعارها التي عادة ما تتعلق بأسعار البذور المستوردة .

- تدعيم أسواق الجملة بمواقع إلكترونية تعرض من خلالها الأسعار وتتواصل مع التجار والمواطنين، بهدف معرفة فارق الأسعار بين سوق وآخر، وتقييم الفرق بين الأسعار المعروضة في أسواق الجملة وأسواق التجزئة.

- تنظيم منتديات للتصدير لدراسة الطرق واقتراح تدابير تعزيز وتسهيل عمليات تصدير البطاطا. عن طريق تحسين وتطوير طرق النقل والشحن

. دعم التكوين والبحوث الزراعية وانتقال التكنولوجيا الخاصة بزراعة البطاطا عن طريق الإرشاد الزراعي للمنتجين من أجل تجديد الإنتاج والتكنولوجيا المطبقة في تنمية الزراعة .

المراجع والهوامش:

[1] - رحمن حسن الموسوي ،الاقتصاد الزراعي ،دار أسامة للنش
ر ،الطبعة الأولى ،2013 ، عمان ص:202

[2] - فوزية غربي ،الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر ،مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الأولى ،2010،بيروت،ص:119

[3] -علاء الدين عبد الصبور أبو الجود ،تقييم السياسة السعرية لأهم محاصيل الحبوب في جمهورية مصر العربية ،رسالة ماجستير ،تخصص اقتصاد زراعي ،جامعة المنيا ،2003،مصر ص:13

[4] -رحمن حسن الموسوي ،مرجع سبق ذكره ،ص ،107

[5] - -صبحي محمد اسماعيل، التسويق الزراعي ،دار المريخ،1995، المملكة العربية السعودية ص،ص،121-122

[6] - جي هولتن ولسون ،الاقتصاد الجزئي ،ترجمة كامل سليمان العاني ،دار المريخ ،2006 ، الرياض ،ص،298

[7] -صبحي محمد اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص،131

[8] -دونالدس واتسن ،ماري هولمان ، نظرية السعر واستخداماتها ، ترجمة ضياء مجيد ،مؤسسة شباب الجامعة 2007 ، الإسكندرية ،ص،28

[9] - سعيد الديوجي ،عبد الرحيم الحنيطي ،التسويق الزراعي المفاهيم والأسس ،دار حامد للنشر ، الطبعة الأولى ،2002 ،العراق ص،49

- تقريرحول قائمة دعم الاستثمار من الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية – ماي 2014-وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

- وزارة الفلاحة ،مصلحة الإنتاج والأسعار،2015